الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية

م/ مهجة صلاح عبد الله
مهندسة دراسات معمارية
وزارة الإسكان والمرافق
والمجتمعات العمرانية

أ.د/ نهى أحمد نبيل
أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة
كلية الهندسة بالمطرية
جامعة حلون

أ.م.د/ محمد أحمد رياض
أستاذ التخطيط العمراني بقسم العمارة
كلية الهندسة بالمطرية
جامعة حلون

الملخص:
تمتلك مصر كافة المقومات التي تؤهلها للريادة والتنافس إقليميًا ودوليا، وتعد المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) بأنماطها المختلفة أحد هذه المقومات وخاصة المناطق الحرة المصرية (FZs) والتي تعتبر من أقدم وأشهر الأنظمة الاستثمارية التي عرفتها مصر، لذا يناقش البحث قضية غياب المناطق الحرة المصرية من المنافسة على الخريطة التنافسية الاقتصادية، مقارنة بدول استطاعت أن تعزز من أدائها الاستثماري والاقتصادي وبروزها على الخريطة التنافسية، حيث يعد ضعف استغلال القدرة التنافسية للمناطق الحرة المصرية من القضايا الهامة التي أعاقت نمو وتنافسية الاقتصاد المصري. ولذلك يهدف البحث للتوصل إلى **" الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية ".**
وللوصول لذلك الهدف يتناول البحث مفاهيم وأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية بالإضافة إلى الإطار القانوني والتشريعي، مع عرض وتحليل أداء المناطق الحرة المصرية (عدد المشروعات وفرص العمل ومساهمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI) وأداء مصر في مؤشرات الحوكمة والتنافسية، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية، وتتلخص نتائج البحث في دراسة علاقة مبادئ الحوكمة بالمناطق الحرة المصرية بالإضافة إلى الأطر والسياسات المقترحة والتي تساهم في تعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية، وذلك بسبب امتلاكها لكافة المقومات التي تؤهلها للمنافسة على الصعيد العالمي.

الكلمات الدلالية: المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الحرة، الحوكمة، الخريطة التنافسية الاقتصادية.

Abstract:
Egypt has all the necessary fundamentals that enable it to lead and compete regionally and internationally. The Special Economic Zones (SEZs), along with their various forms, are one of these fundamentals, especially the Egyptian Free Zones (FZs), which are considered as one of the oldest and most famous investment systems of Egypt. Therefore, this research discusses the lack of economic competition of Egyptian FZs, compared to other countries that were able to enhance their investment and economic performance and were extremely competitive in the economic aspect, as the bad competitiveness of Egyptian FZs is one of the important issues that hindered the growth and competitiveness of the Egyptian economy. Thus, the current research aims to reach **"Proposed frameworks and policies to enhance the competitiveness of Egyptian free zones on the economic map".**

To this end, the research deals with the concepts and types of Egyptian SEZs, legal and legislative framework, review and analysis of the performance of Egyptian FZs (Number of projects, job opportunities, and contributions of Foreign Direct Investment FDI) Through this, the proposed frameworks and policies were reached to enhance the competitiveness of the Egyptian free zones on the economic map. The results of the research are summarized in the study of the relationship of governance principles with the Egyptian FZs, in addition proposed frameworks and policies used to enhance the competitiveness of Egyptian FZs on the economic level, given they have all the fundamentals that enable it to compete at the international level.

Keywords: Special economic zones, Free zones, Governance, Economic competitiveness map.

1- مقدمة: -

اهتمت دول العالم بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) وخاصة المناطق الحرة (FZs) باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد [15]، فمنذ أن تبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية المباشرة من الأهداف الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا قامت الدولة المصرية بإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بأنماطها المختلفة لتعزيز فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل وتحقيق تنمية مستدامة اقتصادياً، وتعد المناطق الحرة المصرية من أقدم المناطق الاقتصادية الخاصة التي عرفتها مصر عندما تحولت الإسكندرية إلى مركزاً للتجارة الدولية.

- **مقومات الاستثمار في مصر:**

➢ تعد مصر واجهة استثمارية متميزة نظرًا لموقعها الاستراتيجي في قلب طرق التجارة العالمية، لذا تسعى الحكومة إلى استعادة وضع مصر الإقليمي والدولي وتعزيز مكانتها ودورها التنافسي. بالإضافة إلى امتلاكها **لقناة السويس** والتي تعد أحد الممرات البحرية الدولية، حيث تشكل قناة السويس شريان حيوي للاقتصاد،[1]. و**الاتفاقيات التجارية الدولية**: حيث تساهم الاتفاقيات في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال فتح الأسواق أمام المستثمرين وتشارك مصر في العديد من اتفاقيات التجارة ومنها: (التجارة الحرة العربية "GAFTA"، الشراكة المصرية الأوروبية، اتفاقية (كوميسا)، اتفاقية أغادير للتجارة الحرة).

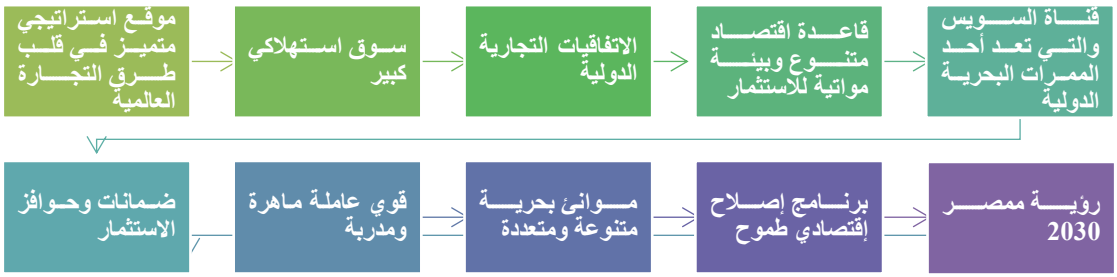

شكل رقم (1) مقومات الاستثمار في مصر
المصدر: الباحثة

يرتبط نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) على ثلاث ركائز أساسية: (1) الحفاظ على الاستقرار الاقتصاد والسياسي والأمني. (2) خلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية (الحوافز والمميزات والإعفاءات). (3) تطوير الموارد البشرية وتعزيز الإطار القانوني والتشريعي للدولة المضيفة للمنطقة.

2- مفاهيم المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر: -

1. مفهوم المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة SCZONE:

تعرف المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بأنها: مساحة من الأرض لها إطار قانوني خاص ومرن يسمح فيها بنظام مبسط للمستثمرين أنشئت بموجب القانون رقم 83 لسنة 2002. ولها هيئة خاصة مشرفة على الإدارة والتنفيذ (الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس)، لها موازنة مستقلة ولا تخضع لقوانين وتشريعات الهيئات العامة بالدولة، وتهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية، وتحفيز الكيانات الاستثمارية الدولية الكبيرة للاستثمار في المنطقة من أجل تعزيز مكانة مصر الدولية [2].

2. مفهوم المناطق الحرة Free Zones:

تعد المناطق الحرة أكثر المناطق شهرة وانتشار، حيث تعتمد مصر على نمطين من المناطق الحرة هما (المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة). وتهدف إلى (توفير فرص العمل وزيادة الصادرات المصرية لخارج البلاد، جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية). تعمل (FZs) وفقاً لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار (رقم 72 لسنة 2017)، وعرفت الهيئة العامة للاستثمار المصرية المناطق الحرة بأنها [3]:

- **المناطق الحرة العامة**: "مناطق محددة من أراضي الدولة محاطة بسور من جميع الجهات وتُخصص لإنشاء الخدمات (الصناعية والخدمية والتخزينية)، وترتبط بالموانئ البحرية أو البرية أو الجوية لها وضعها الخاص فيما يتعلق بالجمارك أو الضوابط الضريبية، من خلال منح وحوافز خاصة للمستثمرين لتعزيز تنميتها. وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة داخل هذه المناطق ".
- **المناطق الحرة الخاصة**: " وهي عبارة عن قطعة من الأرض تقع خارج حدود المنطقة الحرة العامة تقوم على مشروع واحد فقط ويكون الموقع إما مملوكا له أو مستأجر لحسابه. ولها نفس الإطار الإداري ونظام الجمارك والحوافز المطبقة في المناطق الحرة العامة. ".

3. مفهوم المناطق الصناعية Industrial Zones:

يعد قطاع الصناعة من القطاعات الرائدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتسعى الدولة على توفير مناخ ملائم للنمو الصناعي المستدام والقائمة على تعزيز التنافسية والمعرفة والابتكار.

- **تعرف بأنها** [15]**:** " منطقة تشمل مساحات محددة من الأراضي تقع داخل أو خارج زمام المحافظات والموضحة إحداثيات حدودها على خرائط مساحية وتخصص للمشروعات الصناعية والأنشطة الخدمية المرتبطة بها وفقا لأحكام القوانين والقرارات المنظمة للصناعة والاستثمار، ولها هيئة مختصة (الهيئة العامة للتنمية الصناعية) وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ".

4. مفهوم المنطقة التكنولوجية Technology Zone:

تعد المناطق التكنولوجية بوابة مصر لتوطين صناعة التكنولوجيا وأحد أهم الركائز التي تحرص الحكومة على إقامتها لتوفير بيئة داعمة تعمل على تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **تعرف بأنها** [4]**:** " مناطق مخصصة لمزاولة المشاريع والأنشطة المرتبطة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ". وتتمثل المناطق في (مراكز الاتصال، مراكز خدمات تكنولوجيا المعلومات، والحاضنات التكنولوجية)، بهدف زيادة القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات المصري.

5. مفهوم المناطق الاستثمارية Investment Zones:

تعد المناطق الاستثمارية واحدة من أفضل أنظمة الاستثمار في مصر.

- **عرف قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 المنطقة الاستثمارية بأنها** [5]**:** " منطقة جغرافية محددة المساحة والحدود، تخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المكملة لها، يقوم المطور على تنميتها ووضع بنيتها الأساسية، ويعد المطور هو كل شخص يرخص له إنشاء منطقة استثمارية يقوم على إدارتها أو تطويرها أو تنميتها وفقًا لأحكام هذا القانون ".

6. مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة Qualifying Industrial Zone (QIZ):

- **تعرف بأنها** [6]: " مناطق صناعية جغرافية محددة داخل مصر، تضم عمليات تصنيع في مصر والأردن وفلسطين. تأسست للاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية الموقعة عام 1996 وأعلن عنها بهدف دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تتبع وزارة التجارة والصناعة ".

3- أنواع (أنماط) المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر: -

تمتلك مصر تاريخ طويل في إنشاء المناطق الحرة Free Zones حيث أنشأت الحكومة أول منطقة حرة عام 1973 في مدينة نصر والإسكندرية، ومنذ ذلك الحين سعت الحكومة على إنشاء مثل هذه المناطق، ويوجد حاليًا 7 أنواع من المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر، تخضع معظمها لتشريعات وقوانين محددة، وتشرف عليها وزارات وهيئات مختلفة، وتعمل في ظل أطر مؤسسية وتنظيمية متميزة، وتوفر العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين.

الوصف	المنطقة الحرة (العامة والخاصة)	المناطق الاستثمارية والتكنولوجية	المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة	المناطق الصناعية	المنطقة الصناعية المؤهلة
سنة النشأة	1973	2008	2002	1975	2004
عدد المناطق	9 مناطق حرة عامة 208 منطقة خاصة	18 (13) منطقة قائمة	1	120	15
عدد الشركات	1091	300	-	-	1048
العدد في المحافظات	9	7	1	27	6

جدول رقم (1) الملامح الرئيسية للمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر في 2020

Source: OECD based on Central Bank of Egypt, QIZ Unit Bulletin, GAFI, and WTO (2018).

3-1 المناطق الحرة Free Zones:

تعتبر المناطق الحرة في مصر (العامة والخاصة)، أحد الأنماط الاستثمارية التي تساهم في جذب العديد من الاستثمارات (المحلية أو الأجنبية)، وواحدة من أهم العوامل الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد الوطني في مصر، منذ أوائل السبعينات تسعى الحكومة المصرية على تشجيع إنشاء المناطق الحرة لزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإدخال التكنولوجيا المتطورة وخلق فرص العمل فضلاً عن زيادة النقد الأجنبي. تخضع المناطق الحرة في مصر لأحكام قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017 واللائحة التنفيذية رقم 2310 لعام 2017 [7].

المناطق الحرة العامة Public Free Zones

تعد المناطق الحرة العامة أقدم نظام مصري، تشبه مناطق التجارة الحرة (FTZ)، ويتمثل هدفها الأساسي في دعم الواردات والصادرات عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة. ويوجد حاليا عدد 9 مناطق حرة عامة في مصر مزودة بالمرافق والبنية الأساسية وهي منطقة تخضع لسيادة الدولة.

المناطق الحرة الخاصة Private Free Zones

هي مشاريع تقع خارج حدود المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد، من خلال عدة شروط: إذا كان المشروع سيساهم في التنمية الاقتصادية للدولة. يجب ألا يقل المحتوى المحلي عن 30٪، يجب ألا تقل أعداد العمالة الدائمة عن 500 عامل، ولا تقل قيمة صادرات المشروع عن 80٪ من قيمة الإنتاج.

شكل رقم (2) أنواع المناطق الحرة Free Zones في مصر

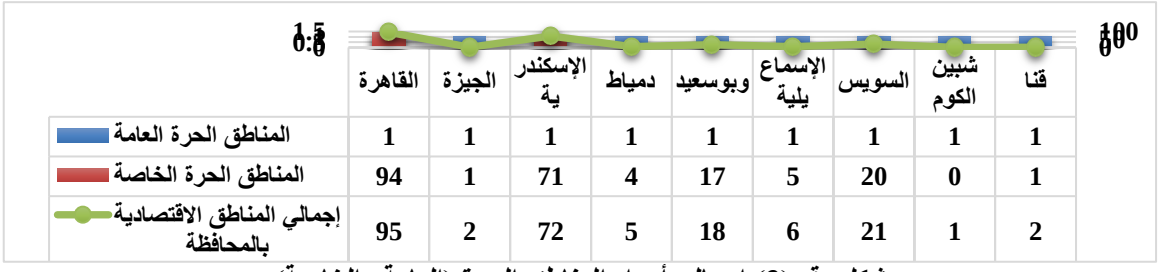

شكل رقم (3) إجمالي أعداد المناطق الحرة (العامة والخاصة)

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "دليل إجراءات المستثمر لخدمات المناطق الحرة"، 2019 (بتصرف من الباحثة)

شكل رقم (4) موقع المناطق الحرة العامة

شكل رقم (5) تاريخ نشأة المناطق الحرة العامة

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "دليل إجراءات المستثمر لخدمات المناطق الحرة"، Gafi، 2019.

2-3 المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة (قناة السويس SCZone) [16]:

تعد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) مشروعًا قوميًا أنشأت وفقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم 83 لسنة 2002. تتكون من 6 موانئ و4 مناطق اقتصادية على مساحة 460 كيلو مترا، قامت مصر بإنشائها حول محور قناة السويس لدعم الاقتصاد المصري وتعزيز دوره التنافسي على الخريطة الاقتصادية، ولجعل مصر مركز اقتصادي ولوجيستي عالمي يؤثر في حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى العمل على زيادة معدل دخل قناة السويس.

شكل رقم (6) الموقع الجغرافي للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SC Zone)
Source: The Suez Canal Economic Zone (SCZONE): https://sczone.eg/

- تمتد المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SC Zone) داخل 5 محافظات (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء)، وتتكون من 6 موانئ بحرية (ميناء شرق بورسعيد، ميناء غرب بورسعيد، ميناء العريش، ميناء العين السخنة، ميناء الطور، ميناء الأدبية)، بالإضافة إلى 4 مناطق صناعية (منطقة شرق بورسعيد، منطقة العين السخنة، منطقة القنطرة غرب، منطقة شرق الإسماعيلية).

أولاً: نوع الأنشطة بالمناطق الصناعية:

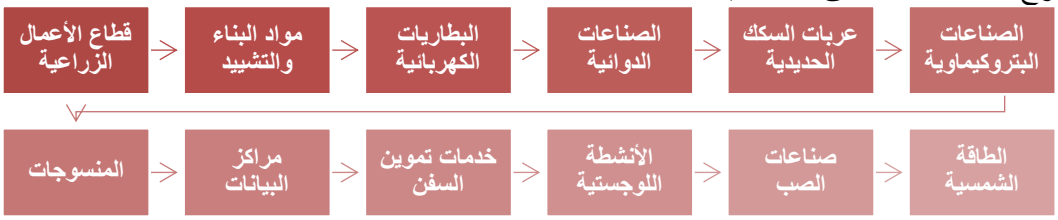

ثانياً: الموانئ البحرية: تضم ستة موانئ ذات مواقع استراتيجية تتمثل في:

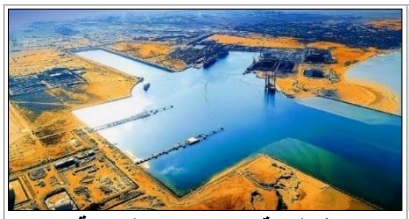

شكل رقم (9) ميناء السخنة

شكل رقم (8) ميناء شرق بورسعيد

شكل رقم (7) ميناء غرب بورسعيد

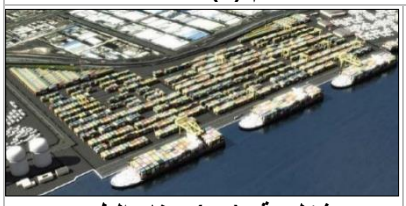

شكل رقم (12) ميناء الطور

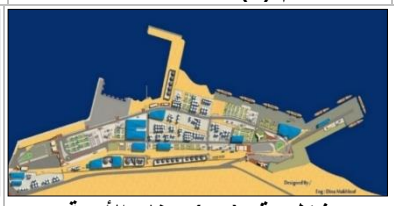

شكل رقم (11) ميناء الأدبية

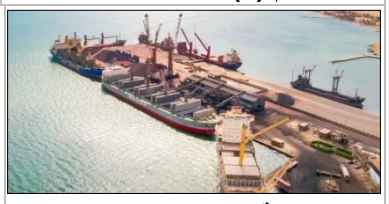

شكل رقم (10) ميناء العريش

Source: The Suez Canal Economic Zone (SCZONE): https://sczone.eg/

3-3 المناطق الصناعية Industrial zones[8]:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد المصري، تهدف المناطق الصناعية إلى تعزيز التنمية الصناعية في جميع أنحاء البلاد من خلال تسهيل وصول المستثمرين إلى الأراضي الصناعية لضخ استثماراتهم في الصناعات المختلفة، إضافة إلى خلق العديد من فرص العمل.

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية (IDA): أُنشئت عام 2005 وهي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة.

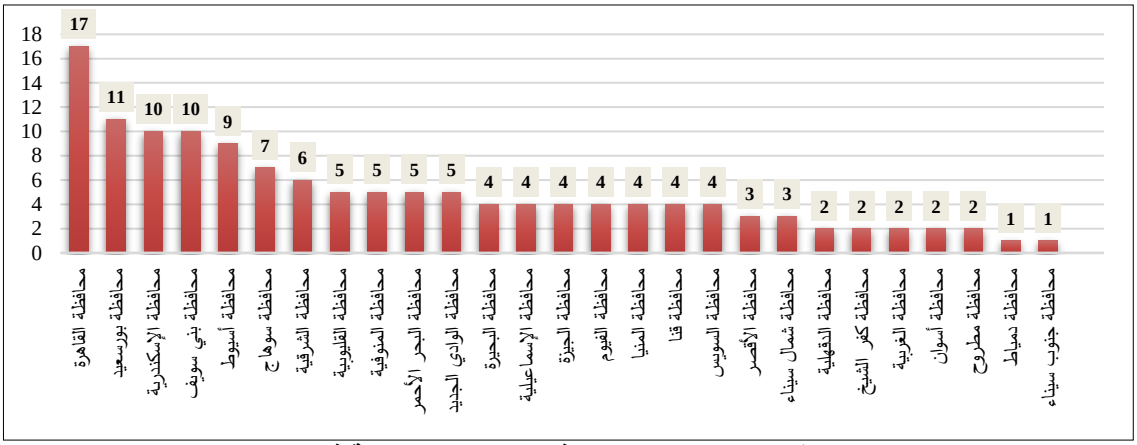

شكل رقم (13) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في مصر

المصدر: موقع: الهيئة العامة للتنمية الصناعية http://ida.gov.eg/webcenter/portal/IDA

وفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الصناعة وهيئة التنمية الصناعية، توجد بمصر أكثر من 120 منطقة صناعية في 27 محافظة، 15% من إجمالي عدد المناطق الصناعية تقع بالقاهرة الكبرى حيث يوجد بها حوالي 17 منطقة صناعية. وتحتل بورسعيد المرتبة الثانية حيث تحتوي على 11 مناطق صناعية.

4-3 مناطق الاستثمار والتكنولوجيا Investment and technology zones:

تُعتبر المناطق الاستثمارية والتكنولوجية أحد الأنظمة الاستثمارية وفقاً لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، نشأت المناطق الاستثمارية والتكنولوجية بموجب القانون رقم 19 لسنة 2007، **تهدف المناطق الاستثمارية** إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص العمل. **وتهدف المناطق التكنولوجية** إلى: بناء قاعدة تكنولوجية وخلق بيئة داعمة لريادة الأعمال في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
ويوجد حاليًا 13 منطقة استثمارية متخصصة في مختلف المجالات وتتوزع على سبع محافظات مصرية [17].

شكل رقم (14) مدينه الأبحاث العلمية والتكنولوجية (SRTA-City) هي واحدة من أحدث مؤسسات البحث العلمي في مصر. وقد تأسست في عام 1993 وتهدف لأن تكون صرحا علميا مميزا لمواكبة التقدم التكنولوجي العالمي.
Source: http://srtacity.sci.eg/ar/?doing_wp_cron

شكل رقم (15) القرية الذكية
Smart Village – SVC تعد تجربة القرية الذكية والتي تضم أكبر تجمع من الشركات العالمية والحكومية والمالية بمصر من أنجح التجارب في هذا الإطار، وتم تأسيسها عام 2001.
Source: https://www.smart-villages.com/ar /

5-3 المناطق الصناعية المؤهلة أو كويز Qualified Industrial Zone (QIZ) [18]:

- **عام 1996**: تم إنشاء بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) من قبل الكونجرس الأمريكي **بهدف تعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط** ليستفيد منها كل من الدول العربية وإسرائيل.
- **عام 2004:** وقعت الحكومة المصرية بروتوكول QIZs مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. يسمح البروتوكول للمنتجات المصنعة بالوصول إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية.
- يبلغ عدد المناطق الصناعية المؤهلة في مصر 15 منطقة صناعية عام 2020، بإجمالي عدد الشركات المسجلة 1048 شركة.

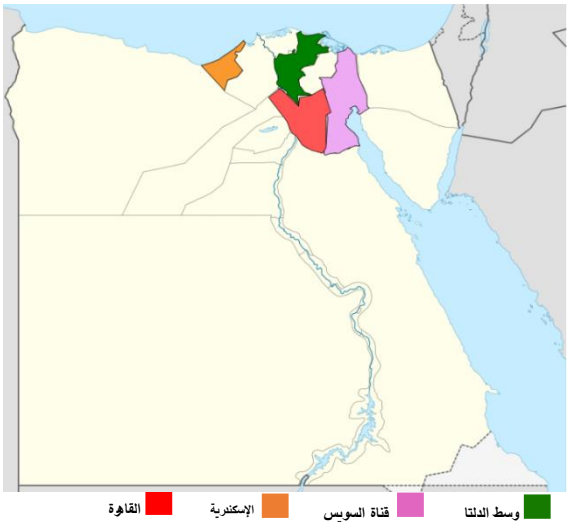

شكل رقم (16) مواقع المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) في مصر
Source: https://www.marefa.org/:QIZ_Egypt.svg

4- الإطار القانوني والتشريعي للمناطق الاقتصادية الخاصة المصرية: -

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي أحد أهم العوامل المساعدة على وجود مناخ استثماري جيد، ولذلك اهتمت دول العالم بإصدار القوانين والتشريعات واللوائح لما لها تأثير كبير في تعزيز تنافسية وأداء المناطق الاقتصادية الخاصة، ولتوفير بيئة تنظيمية أكثر أمانًا واتساقًا للاستثمارات الأجنبية والمحلية [9]_[10].

قامت مصر في السنوات الأخيرة بإصلاحات تشريعية لتحسين الأنظمة والأطر التي تحكم الاستثمار. والاعتماد على تشريعات ولوائح استثمار أكثر تنافسية وحداثة، يحدد قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017، أربعة أنظمة استثمار خاصة: المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة، ومناطق الاستثمار، والمناطق التكنولوجية كما هو موضح في الجدول التالي.

الإطار القانوني	المناطق الحرة العامة والخاصة	مناطق الاستثمار والتكنولوجيا	المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة	المناطق الصناعية المؤهلة
قانون	قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017		القانون رقم 83 لسنة 2002	بروتوكول بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة
اللائحة التنفيذية	قرار رئيس مجلس الوزراء ولائحته التنفيذية رقم 2310 بتاريخ 2017		قرار رئيس الوزراء رقم 1625 لسنة 2002	-
السلطات المختصة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة		الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	وزارة الصناعة والتجارة
الموقع الجغرافي	تنشأ داخل المدن أو القرى. يفضل أن تكون بالقرب من المنافذ البحرية والجوية.	تنشأ حسب نوع النشاط الخاص.	داخل أو بالقرب من الحيز العمراني.	تقع المنطقة في ميناء بحري أو جوي أو بري.
نوع الاستثمار	يسمح بكافة الأنشطة المراد الاستثمار بها مشروعات (صناعية، وخدمية، وتخزينية وتجارية) ما عدا (البترول والغاز الطبيعي والأسمدة).	مشروع استثماري واحد فقط. المناطق التكنولوجية تعتمد على التكنولوجيا فقط.	مشروعات استثمارية (صناعية خدمية) بالإضافة إلى مشروعات التكنولوجيا.	المنسوجات والملابس والأطعمة المصنعة والآلات والمعدات والجلود ومواد البناء مثل الرخام والجرانيت
الحوافز الضريبية	▪ ضريبة دخل الشركات: 0٪ ▪ ضريبة القيمة المضافة: 0٪	▪ ضريبة دخل الشركات: 22.5٪ ▪ ضريبة القيمة المضافة: 14٪	▪ ضريبة الشركات: 22.5٪ ▪ ضريبة القيمة المضافة: 0٪	▪ ضريبة الشركات: 22.5٪ ▪ ضريبة القيمة المضافة: 14٪
حوافز - متطلبات التصدير	▪ لا يوجد رسوم وإجراءات جمركية. ▪ الحد الأدنى للتصدير لمشروعات المناطق الحرة العامة تحدده لجنة فنية. ▪ 80٪ كحد أدنى من الصادرات لمشروعات المناطق الحرة الخاصة.	▪ منطقة التكنولوجيا: لا توجد رسوم جمركية على المدخلات الوسيطة.	▪ لا توجد رسوم جمركية	▪ دخول معفى من الرسوم الجمركية إلى سوق الولايات المتحدة وبدون قيود على الحصص ▪ 35٪ من متطلبات المحتوى المحلي، منها 11٪ على الأقل يجب أن تكون مدخلات إسرائيلية.
السوق	التصدير للخارج والبيع المحلي لبعض المناطق الحرة	-	التصدير للخارج مع البيع في السوق المحلي.	التصدير للخارج إلى أمريكا

جدول رقم (2) الفروق بين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة في مصر
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2017)، ومنظمة التجارة العالمية (2018).
(بتصرف من الباحثة)

5- تحليل أداء المناطق الحرة المصرية (FZs): -

تتولى الدولة اهتماماً كبيراً بتشجيع الاستثمار باعتباره مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا اتجهت الدولة إلى إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة بهدف (جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير فرص العمل وزيادة المشروعات بالإضافة إلى الهدف الأكثر أهمية وهو التصدير إلى الخارج). ويعكس تراجع وغياب المناطق الحرة المصرية إلى تزايد أعداد المناطق الحرة على مستوى العالم، وتزايد حدة المنافسة في جذب الاستثمارات العالمية، بالإضافة إلى اهتمام الدول بتلك المناطق باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الاستثمار، لذلك فإن لم تتم إدارة المناطق الحرة بكفاءة فإن مصر تخاطر بفقدان فرص التنمية بتلك المناطق [19].

1-5 مساحة ونسب إشغال المناطق الحرة: -

يوجد حاليًا في مصـــر 9 مناطق حرة عامة منتشـــرة بأنحاء الجمهورية، بإجمالي مســـاحة 3168 فدان. تمثل المنطقة الحرة بدمياط على أعلى نسبة إشغال للمناطق الحرة بنسبة 100% تليها محافظة الإسكندرية بالعامرية بنسـبة 98.4%، ثم المنطقة الحرة بشـبين الكوم بمحافظة المنوفية بنسـبة 95.4%، وتمثل المنطقة الحرة بقفط على أقل نسبة إشغال 28%. وتوضح البيانات التالية نسب الإشغال ومساحات المناطق الحرة.

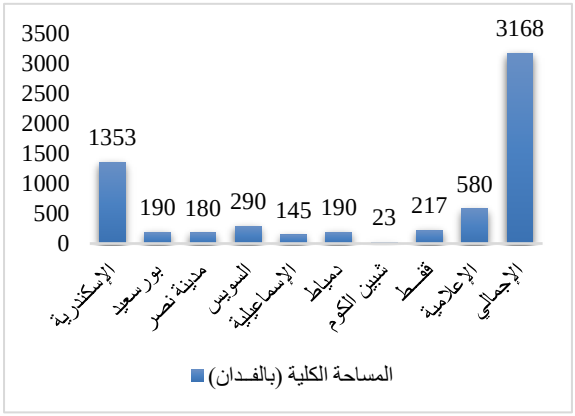

شكل رقم (17) مساحة المناطق الحرة فـي 2018

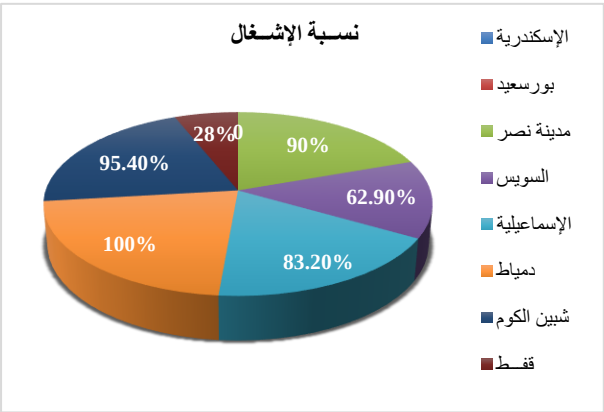

شكل رقم (18) نسب إشغال المناطق الحرة فـي 2018

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

2-5 عدد المشروعات بالمناطق الحرة: -

انخفض إجمالي عدد مشـــروعات المناطق الحرة من 1102 مشـــروع عام 2018/2017 حيث تمثل (894 بالمناطق الحرة العامة و208 بالمناطق الحرة الخاصـــة) إلى حوالي 1082 مشـــروع نهاية عام 2020 بنسـبة 1.8%. وتبلغ أعلى نسـبة في عدد المشـروعات بمحافظة الإسـكندرية 399 مشـروع بنسـبة 36.8%، تليها محافظة القاهرة بـــــــ 201 مشروع بنسبة 18.6%، ثم 170 مشروع بمحافظة السويس، والإسماعيلية 103 مشـروع وبورسـعيد 84 مشـروع. وتحتل محافظة المنوفية وقنا ودمياط على أقل نسـبة في عدد المشـروعات المقامة بالمناطق الحرة.

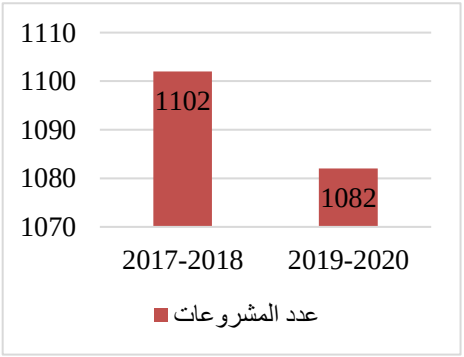

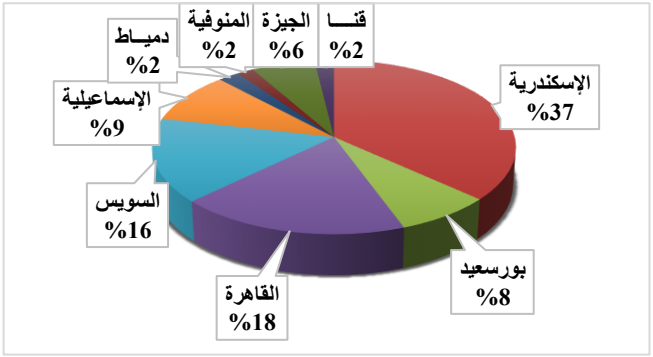

شكل رقم (19) إجمالي عدد مشروعات المناطق الحرة ونسبها بالمناطق الحرة

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

3-5 فرص العمل بالمناطق الحرة: -

يعتبر أحد أهم أهداف إنشـــاء المناطق الحرة هو قدرة المنطقة الحرة والدولة في توفير فرص عمل للشـــباب وخفض معدلات البطالة، تفشل المناطق الحرة في جذب العمالة.

فرص العمل بالألف	2001	2004	2007	2010	2014	2017	2020
	71.3	100.2	233.2	243.1	190.6	189.4	192.801

جدول رقم (3) إجمالي عدد العمالة بالمناطق الحرة المصرية (2001-2020)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

بلغ عدد العمالة عام 2001 (71385) عامل، وارتفعت فرص العمل حتى أصبحت 243128 فرصة عمل في سنة 2010 وتعد أعلى سنة في توفير فرص العمل، وانخفض العدد بسبب ثورة 25 يناير وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني بالدولة، لذا لجأ بعض المستثمرين إلى إلغاء المشروعات الخاصة بهم خوفا من الخسائر مما أدى إلى انخفاض في أعداد العمالة بالمناطق الحرة المصرية وبالتالي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أن بلغ عدد العمال 189427 في عام 2017 و192.801 عام 2020. ويوضح الجدول التالي إحصائيات فرص العمل بالمناطق الحرة منذ عام 2001 وحتى عام 2020. ويتضح من الجدول بأن المناطق الحرة المصرية لم تحقق الهدف الأساسي من إنشائها.

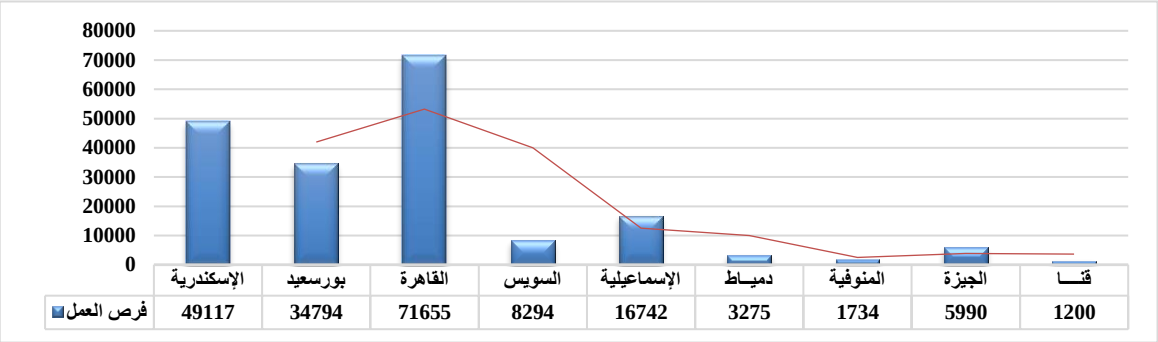

شكل رقم (20) توزيع العمالة على كافة المناطق الحرة العامة على مختلف المحافظات المصرية عام 2020
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

ويتضح من الشكل السابق بأن القاهرة أعلى عدد في فرص العمال حيث بلغ عدد العمال حوالي 71000 عامل، تليها محافظة الإسكندرية بإجمالي 49117 فرصة عمل، بينما تمثل محافظة قنا "المنطقة الحرة بقفط" أقل محافظة في توفير فرص العمالة حيث تبلغ فرص العمل 1200 فرصة عمل فقط.
وبمقارنتها بباقي المناطق الحرة في الشرق الوسط، يتضح عدم مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب العمالة (الماهرة – وغير الماهرة)، وبالتالي افتقارها في تحقيق أحد الأهداف التي أنشئت لها.

4-5 المساهمات الأجنبية FDI لمشروعات المناطق الحرة: -

انخفضت المساهمات الأجنبية FDI لمشروعات المناطق الحرة، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط نسبة 20-25% حتى بلغ ذروته في عام 2007 ثم انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر. نتيجة للأزمة المالية العالمية في 2008 والتي كانت أحد العوامل المباشرة في هبوط مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19. ويوضح الرسم التالي نسب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2001 حتى 2020 ونسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة المصرية.

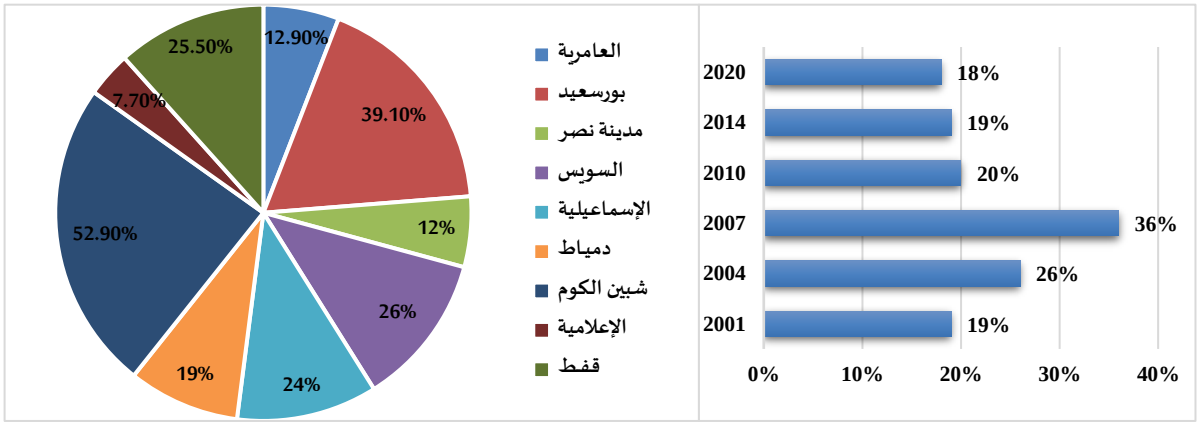

شكل رقم (21) نسب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI منذ عام (2001-2020) ونسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة المصرية
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

ونلاحظ من الشكل السابق في عام 2020 تحتل محافظة المنوفية على أعلى نسبة من قيمة المساهمات الأجنبية FDI في رؤوس الأموال المستثمرة بمشروعات المناطق الحرة حيث بلغت 52.9% تليها محافظة بورسعيد بنسبة 39.1%، ثم المنطقة الحرة بالسويس بنسبة 26%، بينما تمثل المنطقة الحرة الإعلامية بمحافظة الجيزة على أقل نسبة من المساهمات الأجنبية FDI حيث بلغت 7.7% وذلك من إجمالي المساهمات الأجنبية FDI لعام 2020.

5-5 مساهمات المصريين والعرب والأجانب في رؤوس الأموال المصدرة: -

ويوضح الجدول التالي غياب مساهمات الأجانب في الاستثمار بالمناطق الحرة المصرية، مما يدل على ضعف المناطق الحرة المصرية في ترويج الاستثمار بتلك المناطق، ووفقا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020، بلغ إجمالي قيمة مساهمات رؤوس الأموال للشركات التي تم تأسيسها عام 2019 حوالي 1302.3 مليون جنيه، وتمتلك قيمة مساهمة المصريين النسبة الأكبر والتي بلغت قيمتها 981.16 مليون جنية، تليها مساهمات العرب بإجمالي 226.9 مليون ثم المساهمات الأجنبية بقيمة 93.88 مليون جنية. كما هو موضح بالجدول والشكل التاليين.

المناطق	قيمة مساهمة المصريين		قيمة مساهمة العرب		قيمة مساهمة الأجانب		الإجمالي
	بالمليون جنية	%	بالمليون جنية	%	بالمليون جنية	%	
المناطق الحرة	981.16	75.4	226.99	17.4	93.88	7.2	1302.03 مليون جنية

جدول رقم (4) مساهمات رؤوس الأموال التي تم تأسيسها طبقا لقوانين الاستثمار خلال عام (2019-2020)
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لعام 2020- (بتصرف من الباحثة)

6- أداء مصر في مؤشرات الحوكمة والتنافسية:

1-6 أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية:

تعدّ الحوكمة أحد الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، فكلّما كانت الدولة أكثر استقرارًا على المستوى (السياسي والأمني والاقتصادي)، كلما استطاعت الدولة تطبيق مبادئ ومؤشرات الحوكمة وتعزيزها على مستوى المجتمع ككل [11]، أدت ثورة يناير 2011 إلى إعاقة نمو الاقتصاد المصري نتيجة عدم الاستقرار (السياسي والاقتصادي والأمني)، لذا أصبحت قضية الحوكمة والتنافسية المحور الرئيسي لتعزيز استقرار مصر السياسي والاقتصادي، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق معدلات نمو عالية في قطاعات (الاقتصاد والتنمية) وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة وتطبيقها داخل جميع مؤسسات الدولة لتحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أظهرت بعض المؤشرات الدولية أن مصر حققت تحسن في عدد من المؤشرات، ولكن بالنسبة لمؤشرات الحوكمة والتنافسية تحتاج مصر إلى إعادة رؤية لتحسين أدائها.

- **أداء مصر في مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) البنك الدولي:**

يعد مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) الصادر عن البنك الدولي، من أهم وأدق المؤشرات العالمية التي تقيس أداء الحكومات في تطبيق الحوكمة الرشيدة في مؤسساتها، يوضح الجدول التالي أداء مصر في مؤشرات الحوكمة الفرعية لعام 2021، والذي يوضح ضعف أداء مصر في جميع مؤشرات الحوكمة خاصة الاستقرار السياسي، أما الشكل التالي فيوضح ترتيب مصر في المؤشرات حيث احتل مؤشر المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي المرتبة 177 و164 على التوالي من إجمالي 219 دولة، والتي تعد من أهم مؤشرات الحوكمة الجاذبة للاستثمار مما يعيق أداء مصر في جذب المستثمرين لذا تحتاج مصر إلى تحسين مؤشرات الحوكمة لتحقيق النمو الاقتصادي لتعزيز أداء المناطق الاقتصادية الخاصة المصرية.

مؤشرات الحوكمة	(-2.5 إلى 2.5)	100-0
المشاركة والمساءلة	1.51-	8.21
الاستقرار السياسي	1.02-	14.62
فعالية أداء الحكومة	0.43-	35.58
جودة التشريعات	0.51-	34.62
سيادة القانون	0.24-	45.19
السيطرة على الفساد	0.68-	26.92

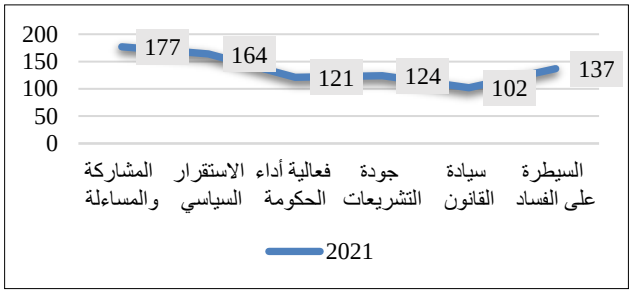

شكل رقم (22) ترتيب مصر في مؤشر الحوكمة العالمي جدول رقم (5) أداء مصر في مؤشر الحوكمة العالمي
المصدر: مؤشر الحوكمة العالمي Worldwide Governance Indicators -2021 (بتصرف من الباحثة)

- **أداء مصر في مؤشر سيادة القانون العالمي World Justice Project Rule of Law Index:**

احتلت مصر المركز 136 من أصل 139 دولة عام 2021 في مؤشر سيادة القانون، والمركز 125 عام 2020 من أصل 140 دولة. يلاحظ أن أداء مصر عام 2020 أفضل عن عام 2021 لذا تعد مصر من الدول الضعيفة التي تحتاج إلى رعاية وإعادة تأهيل من قبل الحكومة حتى يتم تحسن مؤشراتها.

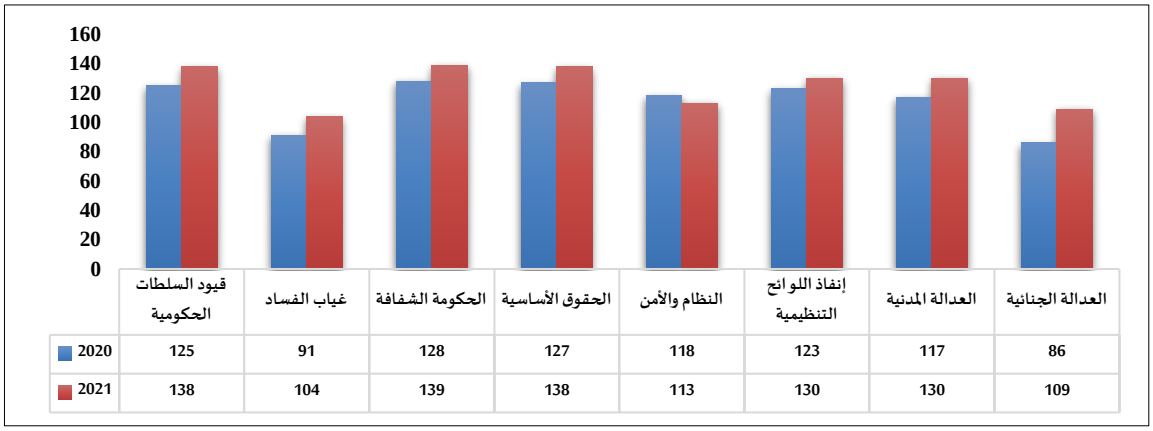

	قيود السلطات الحكومية	غياب الفساد	الحكومة الشفافة	الحقوق الأساسية	النظام والأمن	إنفاذ اللوائح التنظيمية	العدالة المدنية	العدالة الجنائية
2020	125	91	128	127	118	123	117	86
2021	138	104	139	138	113	130	130	109

شكل رقم (23) ترتيب مصر العالمي في مؤشر سيادة القانون لعام 2020-2021
Source: Rule of Law Index, World Justice Project (2020) (بتصرف من الباحثة)

2-6 أداء الاقتصاد المصري في مؤشرات التنافسية: -

تعد تنافسية الدول من أهم القضايا التي تواجه دول العالم اليوم، وذلك لأنها تعد المقياس الأفضل لتقييم أداء اقتصاد الدول وإلى مدى قدرتها في توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التقدم الاقتصادي. يشهد الاقتصاد المصري تحسن ملحوظ في ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية وذلك في ظل الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة والتي تهدف إلى تحسين ترتيب مصر في جميع المؤشرات. حيث تساهم مؤشرات التنافسية إلى تعزيز قدرتها التنافسية العالمية واستدامة أدائها الاقتصادي [13].

- **أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness Index (GCI):**

يقيس مؤشر التنافسية العالمي المعايير التي تستطيع منها الدول تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وازدهار طويل الأجل، يقيس (141 دولة). عام 2019 احتلت مصر المرتبة 93 وفقًا لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مقارنة بالمركز 94 عام 2018 نلاحظ تقدم مركز واحد فقط، والمركز 100 عام 2017، والمركز 115 عام 2016، والمركز 116 عام 2015، والمركز 119 عام 2014، والمركز 118 عام 2013، والمركز 107 عام 2012، والمركز 94 عام 2011. وسجل الترتيب التنافسي لاقتصاد مصر عام 2009 المرتبة 70، ويعتبر أفضل أداء له، بينما يعد عام 2014 أسوء أداء للاقتصاد المصري حيث سجل أدنى مستوي له المرتبة 119.

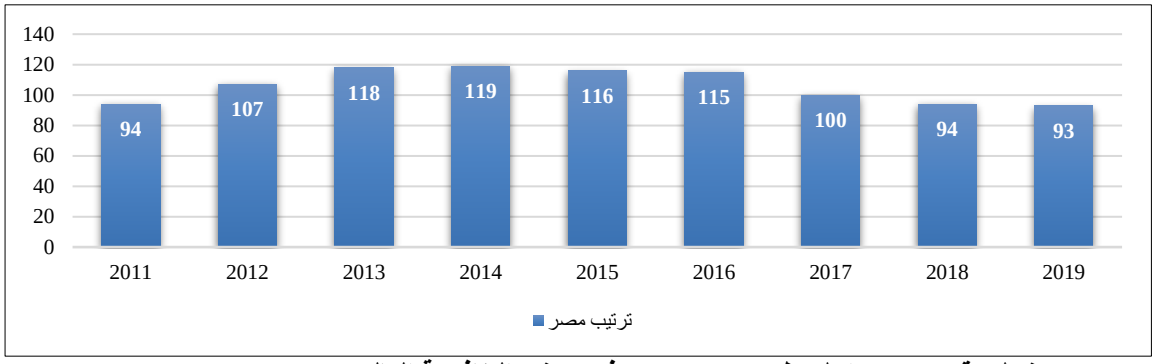

شكل رقم (24) مراحل تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي GCI 2011-2019
Source: Global Competitiveness Index Report-World Economic Forum-2019

- **أداء مصر في مؤشر التنافسية المستدامة (GSCI) The Sustainable Competitiveness Index:**

يقيس مؤشر التنافسية المستدامة الصادر عن مؤسسة (SolAbility) القدرة على توليد الثروة الشاملة والحفاظ عليها دون المساس بممتلكات المستقبل، يقيس المؤشر تنافسية (180 دولة) احتلت مصر عام 2022 المرتبة 141 مقارنة بعام 2021 حيث احتلت المرتبة 131 ونلاحظ تراجع مصر في مؤشر التنافسية المستدامة بحوالي 10 مراكز، رغم كل المقومات الطبيعية والمادية والبشرية التي تمتلكها مصر والغير المستغلة بنحو جيد، ولذلك تحتاج مصر إلى تحسين أداها في مؤشرات التنافسية المستدامة وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للدولة.

شكل رقم (25) تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية المستدامة (GSCI) 2018-2022

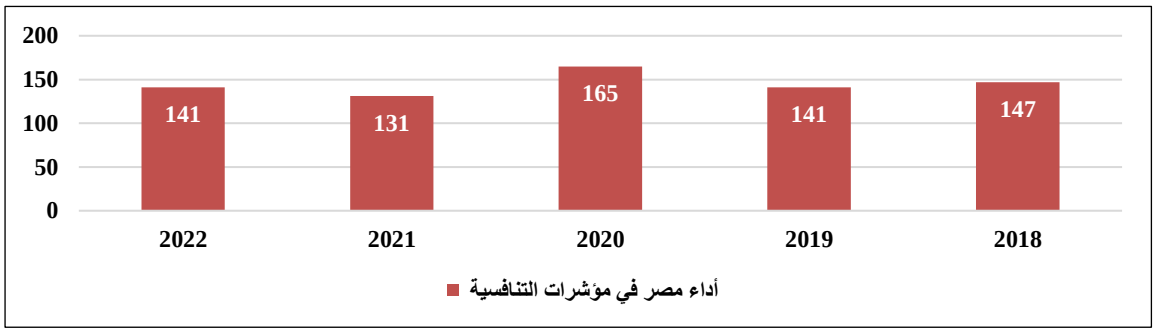

Source: Global Sustainable Competitiveness-Index-Report-2022 (بتصرف من الباحثة)

7- الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs) على الخريطة الاقتصادية: -

تمثل المناطق الحرة إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجها مصر في التخطيط غير المناسب، مما أدى إلى غيابها عن الخريطة التنافسية مقارنة بالمناطق الاقتصادية العالمية وخاصة المناطق الحرة في الشرق الأوسط على سبيل المثال (المنطقة الحرة في جبل علي، المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم "عمان"، المنطقة الحرة بطنجة "المغرب). في السنوات الأخيرة لم يتم استغلال المناطق الحرة بكفاءة رغم المقومات التي تمتلكها من أهميتها الجغرافية في طريق التجارة العالمية، والتاريخ الطويل في نشأتها، لذلك من الضروري وضع مجموعة من الأطر والسياسات وتنفيذها بشكل صحيح من أجل تعزيز تنافسيتها على الخريطة الاقتصادية مما قد تساهم في ازدهار البلاد. حيث تلعب المناطق الحرة دورًا مهمًا في دعم التجارة والاستثمارات.

7-1 علاقة مبادئ الحوكمة الرشيدة بتنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs):

يرتبط نجاح المناطق الحرة المصرية (FZs) بمدى تطبيقها لمبادئ وآليات الحوكمة الرشيدة، حيث تلعب الحوكمة دوراً كبيرا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، لذا فإن المناطق الاقتصادية التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية جاذبة للاستثمارات الأجنبية (FDI) عن تلك التي لا تطبق الحوكمة [12] - [20].

سيادة القانون	يعزز مبدأ سيادة القانون من وجود قوانين وسند تشريعي واضح وسليم لكافة التشريعات وخاصة أنظمة الاستثمار، وبحيث تعتبر تلك التشريعات هي المرجعية الأساسية للعمل بها داخل المناطق الحرة، حيث يساهم سيادة القانون في دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة مما يسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة. لذلك فإن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يُساعد في خلق ثقة بين المستثمرين والدولة المضيفة. كما يعزز ثقة الناس بأداء الحكومة ويحد من الفساد السياسي والإداري والاقتصادي.
مكافحة الفساد	يؤدي انتشار الفساد خاصة في المناطق الحرة المصرية إلى ضعف النمو الاقتصادي للبلد، لذا يعد مبدأ مكافحة الفساد بأنواعه (الفساد التقني والسياسي والاقتصادي والإداري) أحد أهم مؤشرات الحوكمة حيث أن السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية، ففي ظل الفساد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية. مما يساهم في ضعف أداء المناطق الحرة.
الشفافية	يعد مبدأ الشفافية أداة مهمة نحو تطبيق فعلي وحقيقي لمبدأ المساءلة، يعد مبدأ الشفافية من أهم مبادئ الحوكمة في المناطق الحرة، حيث تعزز الثقة بين الحكومة والمستثمرين وتصبح أكثر فاعلية عندما يكون هناك إفصاح عن البيانات بصورة شفافة، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المعلومات. ويتم ذلك من خلال (أن تكون التقارير المالية واضحة ونزيهة، بحيث تقدم صورةً واضحة وحقيقة للوضع القائم).
المشاركة والمساءلة	يعزز مبدأ المشاركة والمساءلة من تحديد أطراف المصلحة (الحكومة والمجتمع والمستثمرين)، إن تحديد المسؤوليات وتوزيعها بين المسؤولين هو الأساس في وضع نظام المحاسبة يضمن محاسبة المقصرين عن تقصيرهم في أدائهم لمهامهم. ويجب على أصحاب المصلحة المساهمة في تطوير القرارات ورسم الاستراتيجيات. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء آليات تسوية المنازعات للمستثمرين، حيث تمثل سمة من سمات البلدان التي نجحت في المناطق الاقتصادية الخاصة.
فعالية الحكومة	مدى قدرة الحكومة على خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين تتميز (بالاستقرار السياسي والاقتصادي)، أثبتت العديد من التجارب الدولية والتي واجهت اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية أن الاستقرار السياسي والإداري له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية للدول، ويتم ذلك من خلال توفير (قوانين وبيئة تشريعية خاصة، مرافق البنية التحتية والخدمات العامة، حوافز للاستثمار، اقتصاد حر) والتي تعطي الدولة ميزة تنافسية على دول أخرى. وبالتالي اقتصاد تنافسي مستقر.
الكفاءة والفاعلية	الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد البشرية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

جدول رقم (6) مبادئ الحوكمة الرشيدة في تعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs)

المصدر: رحمة الشافي، " الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية: النظرية والتطبيق"، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2018.

(بتصرف من الباحثة)

2-7 الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة (FZs) في مصر:

من بين أكبر التحديات التي تواجهها المناطق الحرة المصرية هيا سياسات مناخ الاستثمار المتبعة في المناطق الحرة، لذا تلعب أطر الحوكمة المقترحة دورًا مهمًا في استراتيجية جذب الاستثمار الذي يعزز من التنمية الاقتصادية والحد من عدم المساواة ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والقدرة على حماية ممتلكات المستثمرين، بالإضافة إلى توفير بيئة تنافسية تقدم معاملة خاصة للمستثمرين، مثل الحوافز الضريبية، وإجراءات العمل المبسطة، والبنية التحتية [21] ـ [22].

شكل رقم (26) الأطر المقترحة والتي تساهم في تعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs)

المصدر: الباحثة

الأطر الرئيسية	الأهداف الناتجة من الأطر
الإطار التشريعي	**ويتمثل في القوانين الحاكمة لإنشاء وتشغيل المناطق الحرة المصرية:** (تعد المناطق الحرة في مصـــر نمطا اســـتثمارياً متميزاً كونها أحد أنظمة الاســـتثمار الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية).
الإطار الاقتصادي	ويتمثل في القاعدة الاقتصادية الرئيسية للمنطقة والأنشطة الداعمة والمكملة لها.
الإطار السياسي	ويتمثل في توفير بيئة مناخ ملائمة للمناطق الحرة لجذب المستثمرين.
الإطار الاجتماعي	ويتمثل في الموارد البشرية بالمنطقة الحرة.
الإطار المؤسسي	ويتمثل في الهيئات والإدارات المسؤولة عن تشغيل ومتابعة العمل بالمنطقة الحرة.
الإطار العمراني	ويتمثل في البنية الأســـاســـية والخدمية والموقع الجغرافي الذي يتم اختياره لتوطين المنطقة الحرة داخل الدولة.

جدول رقم (7) الأطر المقترحة والتي تساهم في تعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs)
المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "دليل إجراءات المستثمر لخدمات المناطق الحرة "، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة Gafi، 2019. (بتصرف من الباحثة)

1- الإطار القانوني والتشريعي:

تعد القوانين والأطر والتشريعات الجيدة علامة بارزة لتوفير بيئة تنظيمية أكثر أمانًا للاستثمارات.

- يجب على الدولة اعتماد تشريعات وقوانين ولوائح أكثر حداثة للاستثمار، بحيث تنافس مع قوانين المناطق الأخرى العالمية. في إطار تنظيمي يســـهل دخول المســـتثمر الســـوق، ويعزز من روح المنافســـة العادلة ويشجع على التجارة الدولية.
- خلق بيئة أكثر ملاءمة للمنافسة يسمح فيها بتخصيص أفضل للموارد مما سيعزز من فرص العمل.
- يجب على المناطق الحرة محاربة الفســـاد والمحســـوبية ومكافحة الاحتكار للشـــركات القائمة (المملوكة للدولة)، بالإضافة إلى تخفيف القيود على المستثمرين من القطاع الخاص للوصول إلى الأسواق التنافسية، خاصة في الأسواق التي تعمل فيها الشركات المملوكة للدولة.
- تطبيق عقوبات صارمة على عدم الامتثال لقوانين وتشريعات ولوائح المناطق الحرة.
- يجب تشـــجيع أطر الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتنمية المنطقة. مما يقلل العبء على الموارد العامة للدولة ويزيد من كفاءة المناطق.
- تعزيز حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب في المناطق الحرة.
- متابعة كافة القوانين والتشريعات الدولية الخاصة بالمناطق الحرة وبحث مدى تأثيرها على الاستثمار.

2- الإطار العمراني:

يعد الموقع الجغرافي والبنية التحتية عاملان رئيســـيان لنجاح المناطق الحرة المصـــرية. وتتمثل في تعزيز الاتصـــال بمحاور الدولة الرئيســـية (بالقرب من الموانئ والطرق وتكون موصـــولة بالكهرباء والمياه والمرافق الأخرى)، مما يقلل من التكاليف التي تتحملها الدولة.

- يجب الترويج الجيد لمواقع المناطق الحرة: حيث تتميز مصـــر بموقع جغرافي متميز بقربها من ممرات التجارة الدولية بالإضافة إلى قناة لسويس والتي تعد شريان الحياة.
- يجب توفير نظام اتصـــال متعدد الوســـائط ذو جودة عالية لتقليل تكاليف التجارة واللوجســـتيات وتقليل وقت التصدير مما يؤدي إلى زيادة جودة المنتج، وبالتالي فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية:
  1. مطار يضم مرافق متكاملة.
  2. ميناء بحري عميق متعدد الأغراض.
  3. شبكة طرق حديثة.
  4. شبكة سكك حديدية ومواصلات.
  5. إقامة بنية تحتية عصرية وبمواصفات عالمية تشمل مختلف القطاعات في المناطق الحرة.
- ربط المناطق الحرة بالأسواق المحلية والإقليمية بكفاءة وبشكل مستدام. وأن تكون متصلة بالمناطق النائية.
- توفير المزيد من الفرص لمشاركة القطاع الخاص والعام (PPP) في تطوير وإنشاء البنية التحتية.

3- الإطار الإداري أو المؤسسي:

يرتبط نجاح أي منطقة حرة في الأساس على ركيزة أساسية وهي الاتصال الإداري والمؤسسي بالإضافة إلى التنسيق والتكامل مع أصحاب المصلحة (الدولة، القطاع الخاص "المستثمر"، المجتمع المدني) من أجل خلق بيئة محفزة وإيجابية للاستثمار وفي هذا الإطار لنجاح المناطق الحرة المصرية يجب تحسين الأداء الإداري والمؤسسي من خلال العناصر التالية:

- **دور هيئة الاستثمار والمناطق الحرة لدعم الاستثمار: يجب أن يتمثل دور الهيئة في عدة محاور رئيسية:**
  - **الجهة المحورية:** والتي تشرف على أعمال المناطق الحرة وتعمل على دعم المستثمرين والشركات للحصول على الباقة المناسبة من الحوافز والإعفاءات.
    1. البحث عن أوجه القصور والخلل في الجهاز الإداري للهيئة والتي تعوق مسار الاستثمار بشكل عام وتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين بيئة ومناخ الاستثمار.
    2. يجب على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة توفير فرص أراضي للاستثمار.
  - **الجهة الاستراتيجية:** والتي تساعد وكالات وهيئات ترويج الاستثمار في إدارة المناطق الحرة، ومتابعة أدائها الاستراتيجي طوال فترة عملها، وذلك مع مراعاة استقلالية هيئة المناطق الحرة في إدارة المناطق والإشراف عليها.
    - يجب على الهيئة العامة للاستثمار تطوير أدوات فض المنازعات بين المستثمر والدولة.
    - تطبيق معايير حوكمة الشركات على الشركات المقامة بالمناطق الحرة.

4- الإطار الاقتصادي:

يرتبط نجاح واستدامة المناطق الحرة المصرية بالاستقرار الاقتصادي، حيث يعمل الاستقرار الاقتصادي على بناء الثقة للمستثمر في الدولة المضيفة، وبالتالي سيزداد النشاط الإنتاجي وتزداد فرص العمل. ما يعزز من سهولة بدء الأعمال وتوفير مناخ صديق للأعمال.

- تقديم مجموعة متكاملة من الحوافز والمزايا المصممة لتزويد المستثمرين بميزة تنافسية متميزة عند إنشاء أعمالهم، على بيل المثال: (ملكية أجنبية ١٠٠%، عدم وجود قيود على العملات الأجنبية، عدم وجود قيود على جنسية رأس المال المستثمر).
- جلب تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق الحرة. حيث يجب على الحكومة أن تدعم الاستثمارات الهادفة إلى استبدال التكنولوجيا القديمة في الشركات المملوكة للدولة.
- عند تصميم مشاريع المستثمرين بالمنطقة، يجب وضع توقعات بشأن التكلفة والعوائد الناتجة ويتم ذلك من خلال (دراسات الجدوى الاقتصادية).

5- الإطار السياسي:

لكي تتمكن المناطق الحرة المصرية من تعزيز أدائها يلزم وجود بيئة سياسية ملائمة، تتمثل في وجود استقرار سياسي وأمني بالإضافة إلى تحسين أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية، يمكن لسياسات تشجع الاستثمار وتسهيله أن تدعم القدرة التنافسية لأي بلد من خلال تصنيفها كوجهة استثمارية مربحة، تعد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) هي الهيئة المسؤولة عن ترويج الاستثمار في مصر وخاصة للمناطق الحرة المصرية.

- تعزيز سياسة إدارة المناطق الحرة لتكون أكثر كفاءة يجب مراقبة المشاريع بالمنطقة لتقييم مدى قدرتها على تحقيق الأهداف.
- يجب على الدولة زيادة الوعي بأهمية الالتزام بمعاهدات واتفاقيات الاستثمار خاصة للهيئات الحكومية والمسؤولين الذين يتعاملون بانتظام مع المستثمرين الأجانب.
- يجب تصميم سياسات لتشجيع المناطق الحرة المصرية.
- إنشاء منصة حوار بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الثقة بين الحكومة ومجتمع الأعمال.

6- الإطار الاجتماعي (الموارد البشرية):

تعد المناطق الحرة أحد الركائز التي يتم الاعتماد عليها في تقليل معدلات البطالة.

- يجب أن تكون أنظمة العمل بالمناطق الحرة متسقة مع المعايير الدولية وذلك لضمان حقوق العمالة.
- يجب على هيئة الاستثمار أن توفر للعاملين بالمناطق الحرة دورات تدريبية لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي.
- يجب تشجيع العلاقات التعاونية بين المشاريع الاستثمارية في المناطق والمؤسسات البحثية في الاقتصاد المحلي. حيث تؤدي العلاقات التعاونية إلى زيادة نقل المعرفة والمهارات إلى الاقتصاد المحلي.

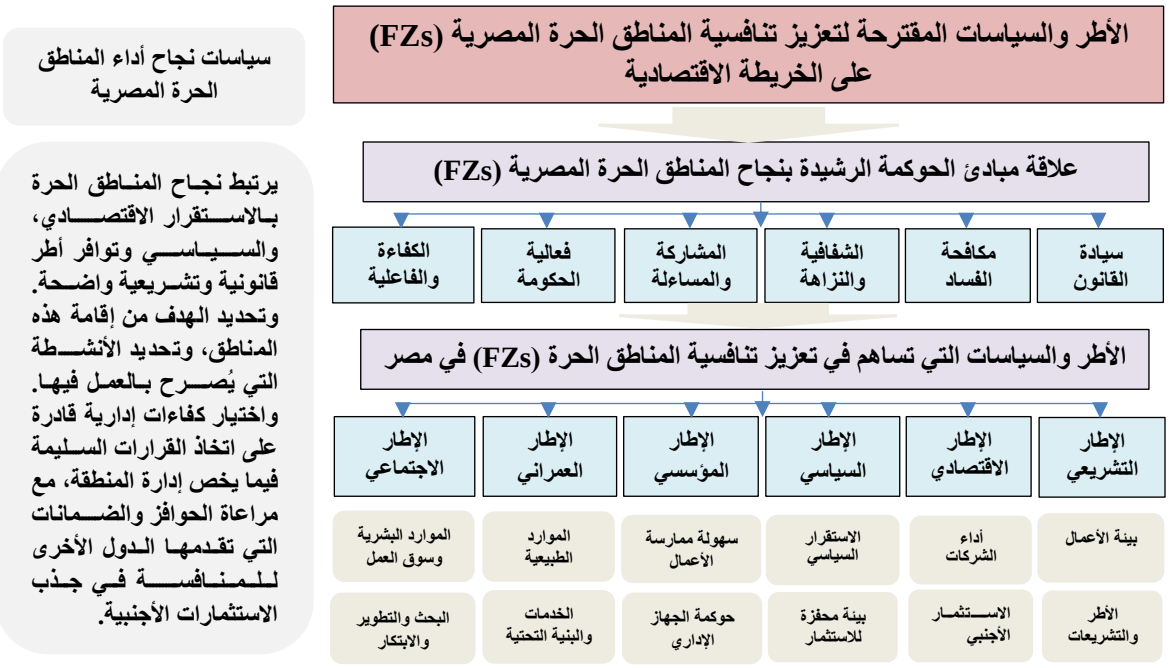

شكل رقم (27) الأطر والسياسات المقترحة لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية (FZs) على الخريطة الاقتصادية
المصدر: الباحثة

8- النتائج والتوصيات: -

النتائج:

- أثبتت الدراسة إلى وجود علاقة بين الحوكمة وبين توفير بيئة جاذبة للاستثمار، حيث يرتبط نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة ليس فقط بالحوافز المالية والإعفاءات الضريبية التي تقدم للمستثمر، ولكن يرتبط بمدى تطبيقها لأليات ومؤشرات الحوكمة الرشيدة (مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي والاقتصادي، فعالية الحكومة، الشفافية والمساءلة والمحاسبة) فكلما كانت الدولة أكثر استقرارا سياسيا واقتصاديا، كلما زادت ثقة المستثمرين والشركات في الدول المضيفة للاستثمار.
- تتمتع مصر بالعديد من المقومات التي تؤهلها للمنافسة عالميا، كالموقع الجغرافي الفريد لمصر والموارد البشرية المؤهلة والاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى خبرة الدولة بإقامة العديد من أنماط المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث تعزز هذه المشروعات من مكانه مصر على الخريطة التنافسية وتساهم في جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال.
- لم تحقق المناطق الحرة المصرية الأهداف التي أنشأت من أجلها فنلاحظ (ضعف توفير فرص العمل، بالإضافة إلى تراجع في أعداد المشروعات بالمناطق الحرة، وغياب مساهمة المستثمرين الأجانب مقارنة بالمستثمرين المصريين).

تدني أداء مصر في مؤشرات الحوكمة والتنافسية على الرغم من جهود الدولة في عملية الإصلاح الإداري:

- احتلت مصـــر عام 2021 المرتبة 136 من إجمالي 139 دولة في مؤشـــر ســـيادة القانون. وتعد مصر من الدول ذات المؤشر الضعيف والتي تحتاج إلى تحسين في أدائها.
- أما عن أداء مصـــر في مؤشـــر الحوكمة العالمي الصـــادرة عن البنك الدولي لعام 2021 فنلاحظ ضعف مصر في مؤشر الاستقرار السياسي والذي يعد من أهم مؤشرات جذب الاستثمار حيث احتلت مصر المرتبة (164) مما يخلق بيئة غير صالحة للاستثمار.
- ضعف تنافسية الاقتصاد المصري حيث احتلت مصر المرتبة 93 عام 2019 بمؤشر التنافسية المســتدامة من إجمالي 140 دولة، وجاءت مصـــر في المركز 131 عام 2021 من إجمالي 180 دولة بمؤشر التنافسية المستدام (GSCI).

لذا تحتاج الدولة المصـــرية إلى تعزيز جهودها في عملية الإصـــلاح الإداري وخاصـــة في مؤسـســـات الدولة، لتحسين أداء مصر في جميع مؤشرات الحوكمة والتنافسية لجذب المستثمرين والاستثمارات الأجنبية.

- تم التوصـــل إلى الأطر والسـياســـات المقترحة والتي تســـاهم في تعزيز تنافســـية المناطق الحرة المصـــرية **(FZs)** على الخريطة الاقتصـــــادية (الإطار القانوني والتشـــريعي والاقتصـــــادي والعمراني والاجتماعي "الموارد البشـــرية" والإطار الســـياســـي)، بالإضـــافة إلى دراســـة علاقة مبادئ الحوكمة بالمناطق الحرة المصرية.

التوصيات:

يجب على الدولة المصـــرية ترســـيخ مكانة المناطق الحرة كبيئة محفزة وأمنه للاســـتثمار تتميز بالاســـتدامة والشفافية قائمة على روح المنافسة ومنع الاحتكار ويتم ذلك من خلال:

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المتميز لمصر، للمساهمة في تحويلها إلى مركز لوجيستي عالمي جاذب للاستثمار.
- ضـرورة الالتزام بتطبيق مبادئ ومؤشرات الحوكمة في الوحدات الاقتصـادية والإدارية، مما سيؤدي إلى تطوير أدائها وزيادة قدرتها التنافسية والإدارية في الاقتصاد المصري.
- ضرورة التكامل بين أهداف المناطق الحرة وبين الأهداف الإنمائية للدولة استراتيجية الدولة 2030.
- الترويج للمناطق الحرة، والعمل على التعريف بأنظمتها ومزاياها وتسهيلاتها بصورة شفافة وصادقة.
- تطبيق الأطر والسياسات لتعزيز تنافسية المناطق الحرة المصرية على الخريطة الاقتصادية:
  - الإطار القانوني والتشـريعي: يجب على الدولة منع الاحتكار وتوفير القوانين والتشـريعات العصـرية الفعالة، وتوفير بيئة استثمارية آمنة تطبق تشريعات وقوانين تعزز الاستقرار الاقتصادي.
  - الإطار العمراني: يجب توفير بيئة محفزة وملائمة للاســـتثمار كتوفير (طرق-كباري-موانئ-ســـكك حديد) بالإضافة إلى البنية المعلوماتية وفقاً لاقتصاديات السوق والمعايير الدولية.
  - الإطار الاقتصـادي: يجب توفير حوافز وإعفاءات، وتوفير سـهولة الوصـول للأسـواق إقليمياً وعالمياً. بالإضـافة إلى التنسيق والتكامل مع أصـحاب المصـلحة (الدولة، القطاع الخاص "المستثمر"، المجتمع المدني) من أجل خلق بيئة محفزة وإيجابية للاستثمار.
  - الإطار الإداري أو المؤســـســـي: يجب تطبيق منظومة إدارية ومؤســـســـية متكاملة تضـــمن من خلالها ســـهولة ممارســـة الأعمال، وتوفير إمكانية دخول وإقامة المشـــروعات داخل المناطق الحرة (تســـهيل إجراءات التأسيس والترخيص والتسجيل).
  - الإطار الاجتماعي (الموارد البشـرية): يجب توفير موارد بشـرية ذات كفاءة عالية ومهارات متطورة على درجة عالية من الخبرة في مختلف المجالات سواءً كانت مهارات (إدارية-فنية-تقنية-تسويقية).

9- المراجع: -

1. عبد الستار عزت، " **المناطق الحرة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاقتصادية**"، المكتب العربي للمعارف، 2014.
2. إيمان محمد احمد، "**المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر**"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، 2005.
3. موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة "Gafi": https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
4. وزارة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" - ITIDA، "**المناطق التكنولوجية**"، هيئة تنمية صـــناعة تكنولوجيا المعلومات، الموقع: . https://itida.gov.eg/Arabic/Pages/.aspx
5. قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017 واللائحة التنفيذية الصادرة برقم 2310 لسنة 2017.
6. إيناس صـبري بندار، " **الخصـائص الاقتصـادية للمناطق الصـناعية المؤهلة في مصـر (دراسـة في الجغرافيا الاقتصادية)**"، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة الزقازيق، مج ١٢، ع ٢ – يوليو: ٢٠٢٠.
7. وزارة الاســتثمار والتعاون الدولي، تقرير: "**دليل إجراءات المســتثمر لخدمات المناطق الحرة** "، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة Gafi، 2019.
8. موقع: الهيئة العامة للتنمية الصناعية http://ida.gov.eg/webcenter/portal/IDA
9. محمد ناجى المغربي، محمد، "**الهيئة العامة للاســتثمار والمناطق الحرة (إحدى صــور الهيئات اللامركزية في مصر)**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع الجزء الثاني 2019، ص: 616-636.
10. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية، "**تقرير مبادرة إصـلاح مناخ الأعمال في مصـر (إرادة)**"، مقارنة بين حوافز المناطق الاقتصادية ذات طبيعة خاصة والمناطق الحرة، 2018.
11. مصطفى يوسف كافي، "**الحوكمة المؤسسية**"، إدارة المؤسسات، ألفا للوثائق للنشر، 2017.
12. إ. ب. ساكسينا، "**الحوكمة والإصلاحات الإدارية**"، المترجم: عبد الفتاح عموره، الناشر: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.
13. نشـأت نبيل محمد الوكيل، "**محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العلوم الاجتماعية، 2014.

14. Aggarwal, Aradhna. (2019b). **Special Economic Zones and Economic Transformation: Towords a Development Approach**. Journal of Transnational Corporations Investment and Development, 26 (2). United Nations, PP. 27-47.
15. Mohammed Youssef, **The Impact of Industrial Sprawl in New Cities on Settlement of Population** (An Applied Study on the Tenth of Ramadan and Sadat Cities), Master Thesis, Faculty of Economics.
16. The Suez Canal Economic Zone (SCZONE): https://sczone.eg /
17. MIIC (2018b), Annual Report 2017: Investing in Development, Cairo.
18. Amal Refaat, 2006, **assessing the impact of the QIZ protocol on Egypt's textile and clothing industry**, working paper no 113, the Egyptian center for economic studies
19. OECD, O. (2020). **Investment Policy Reviews: Egypt 2020**. (Organization for Economic Co-operation and Development): https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/oecd-investment-policy-reviews-egypt-2020_9f9c589a-en
20. Albassam, B. (2013). **Governance and economic growth during times of crisis**: The influence of the global economic crisis on the relationship between governance and economic growth. Saarbrücken, Germany: LAP LAMBERT Academic Publishing.
21. G. Bovaird, Elke Löffler. (2016). **Public management and governance** (Vol. 3). Publisher: Routledge, London, 2016
22. UNCTAD. (2019). **World Investment Report: Special Economic Zones**. United Nations Conference on Trade and Development, United Nations: Geneva and New York.